قراءة في انجازات الخطة الخمسية التربوية في الأردن (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠)

روز مصلح

الحديث عن خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعني بالضرورة الحديث عن خطة تربوية مرافقة تسعى الى اعداد الحاجات من القوة العاملة اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة. ولذلك، فالمحك الحقيقي لجدية أية خطة للتنمية هو مقدار ما تحققه من اعداد للقوة العاملة. وفي المقابل، فان جدوى التربية يعتمد، الى حد كبير، على مدى ارتباطاتها بمتطلبات التنمية.

واذ تعالج هذه الدراسة الانجازات التي حققتها الخطة التربوية الخمسية في الأردن للفترة الممتدة من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٠، بناء على الدور الذي لعبته في اعداد الطاقة العاملة؛ فان محاكمتها على هذا الأساس تنطلق، اضافة إلى ما ذكر، من السياسة العامة التي رسمتها هذه الخطة، من حيث ضرورة التكامل ما بين الخطة التربوية والتخطيط العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. «فالتغيير الجذري في البنية الهيكلية للاقتصاد الأردني عن طريق تطوير قطاعات الانتاج السلعي، وزيادة مساهمتها النسبية في الانتاج المحلي، وتدعيم الاتجاه لخلق اقتصاد ذاتي التوليد، وتخفيض العجز في الميزان التجاري بصورة جذرية، وتوسيع الصادرات الوطنية وتنويعها»، يتطلب، كما ارتأت الخطة، «تخطيط التعليم والتدريب في مستوياته وأنواعه المختلفة، وربط سياسة التعليم الجامعي والبحث العلمي التطبيقي مع المتطلبات الأساسية للتنمية»، بالاضافة الى «تطوير التدريب المهني ليتناسب مع هذه المتطلبات»[١]. ومثل هذا التوجه نحو التكامل، طرحته أصلاً الخطة الثلاثية للفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥)، حين بنت تنبؤاتها للحاجات التربوية في ضوء حاجاتها من القوة العاملة، مصنفة اياها وفقاً للفنيين، وأشباه الفنيين، والعمال المهرة، والعمال غير المهرة[٢]. وقد واجهت الخطة الثلاثية مشكلات التضخم في اعداد الخريجين من الجامعات، والنقص في اعداد الذين أنهوا المرحلة الثانوية وبخاصة المهنية، والنقص الأشد في اعداد الذين أنهوا مرحلة الدراسة الالزامية والذين يحتاجهم سوق العمل. ولذلك، حاولت الخطة التركيز في التعليم العالي على النوعية، وعلى فتح المجال للدراسات العليا في التخصصات التي تتناسب مع متطلبات التنمية، والمساهمة في تأهيل المعلمين[٣]. أما في